الورشة 02
الأمن الغذائي و المائي التحديات الرئيسية لاستراتيجية التنمية

1. الأمن الغذائي

الإشكاليات:

- مشكلة الأراضي الفلاحية: تثمين وتطهير الملفات المتعلقة بالمستفيدين من الأراضي الفلاحية في إطار نظام الحصول على ملكية الأراضي الفلاحية.
- الارتفاع في أسعار الحبوب والبقوليات في الأسواق العالمية.
- عدم إتقان المسار التقني لعملية الحرث والبذر.
- إحجام الفلاحين عن اكتتاب التأمين ضد الكوارث الطبيعية.
- عدم كفاية المحيطات المسقية .
- عدم استقرار تموين الأسواق واضطراب أسعار اللحوم البيضاء.
- ارتفاع أسعار اللحوم الحمراء بسبب قلة قطعان الأغنام والأبقار.
- الاختلاف بين البيانات الإحصائية المتعلقة بإنتاج المنتجات الفلاحية واسعة الاستهلاك و أسعار هذه المنتجات في السوق.
- ضعف صناعةتحويل المنتجات الفلاحية.

الأهداف:

- عصرنة القطاع الفلاحي وتعزيز مساهمته في الاقتصاد الوطني
- تطوير ودعممحيطات فلاحية فعالة تقنياً واقتصادياً واجتماعياً وبيئياً
- تحسين البيئة الاقتصادية والمؤسساتية للمحيطات الفلاحيةوتعزيز اندماجها في سلاسل القيمة .
- الحد من تعرض الأمن الغذائي لتقلبات الأسواق الخارجية.
- زيادة قدراتالتخزين وتطوير البنية التحتية اللوجستية لتسهيل نقل المنتجات الفلاحية.
- استصلاح مليون هكتار من المحيطات المسقية خاصة بالجنوب بحلول عام 2027.
- توسيع مساحات إنتاج المحاصيل الإستراتيجية مثل القمح الصلب والذرة ونباتات البذور الزيتية.

- ضمان الإنتاج الوطني في الصناعات التحويلية وخلق قيمة مضافة.
- دعم القطاع الفلاحيلمواجهة الشح في الموارد المائية والانتقال إلى فلاحة أكثر اقتصادا.
- إشراك المناطق الريفية في ديناميكيات التنمية المستدامة والشاملة.

محاور النقاش:

- إيجاد حل لمشكلة الأراضي الفلاحية و كذا الأطر القانونية لتحديد وحماية الملكية العقارية، وعلى وجه الخصوص:
  - تطهير الملفات المتعلقة بالمستفيدين من الأراضي الفلاحية في إطار نظام الحصول على ملكية الأراضي الفلاحية (APFA).
  - رفع العراقيل وإيجاد الحلول الملائمة أمام تطبيق القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 29 نوفمبر سنة 2022 الذي يحدد كيفيات و آجال مطابقة الأراضي التي تم استصلاحها.
- عصرنة واستغلال التكنولوجيات الحديثة للنهوض بالفلاحة والعالم الريفي، فضلا عن تنمية الإمكانات الفلاحية الهائلة للبلاد، وزيادة مستويات الإنتاج.
- تحقيق الاكتفاء الذاتي في الإنتاجات الاستراتيجية على المدى القصير، لاسيما القمح الصلب والذرة الصفراء والشعير.
- ربط المستثمرات الفلاحية بشبكة الكهرباء.
- توسيع المساحات المسقية من خلال تعميم استخدام شبكات الري المقتصدة للمياه واستغلال المياه السطحية من خلال إنشاء الأحواض والحواجز المائية.
- تنظيم الفروعالفلاحية الاستراتيجية (الحبوب و تربية المواشي واللحوم والتفاح وغيرها).
- خلق بيئة ملائمة للجيل الجديد من المهندسين الزراعيين لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- منح قروض بنكية لفائدة الفلاحين لبناء غرف التبريد وتخزين المنتجات الفلاحية، وذلك لضمان استقرار السوق ومكافحة المضاربة.
- إيجاد حل لارتفاع أسعار اللحوم الحمراء والبيضاء.
- ضبط واستقرار سوق الماشية انطلاقا من فرع تغذية الماشية.

- الآليات الواجبوضعهالرقابة السوق وتحقيق الانسجام بين حماية الفلاحين والحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلك.
- تعزيز الرقابة على نشاط المذابح المعتمدة وغير المعتمدة وأسواق الماشية ونقاط البيع.
- تشديد العقوبات للحد من ظاهرة ذبح النعاج والذبح العشوائي من خلال إعادة النظر في الإطار القانوني الذي يحكم هذا المجال.
- تشجيع الصناعات التحويلية لاستيعاب فائض المنتجات الفلاحيةمع إمكانية التوجه نحو تصديرها كمنتجات تامة الصنع.
- تطوير صناعةالعتاد الفلاحي.
- وضع آليات لمتابعة أسعار المنتجات بدءاً من الفلاح وعلى كل مسار سلسلة التحويل والتوزيع وصولاً إلى المستهلك النهائي، بهدف ضمان متابعةمسار المنتجات الفلاحية ومراقبة أسعارها.
- تطوير الري وتوفير المياه في الفلاحة:
  - تنسيق و تجانس السياسات المائية/الفلاحية من خلال التخطيط المتزامن لعمليات التجهيزوالفلاحة والمياه والطاقة والبيئة (تستهلك الفلاحة 70% من المياه المنتجة).
  - مكافحة ظاهرة الاستغلال الجائر للمياه الجوفية، خاصة في مناطق الجنوب والهضاب العليا، وتشجيع أنماط الإستغلال الجماعية.
  - تشجيعتبني تقنيات الري الجديدة الموفرة للمياه (الزراعة المائية، أنظمة الري الذكية، التنقيط، الخ).
  - إضفاء المرونة على إجراءات رخص الحفر، في ظل احترام التنظيم ساري المفعول.
  - إنجازالتحويلات الكبرى للمياه المخصصة لريمحاصيل الحبوب، خاصة في ولايات الهضاب العليا.

2. الأمن المائي

الإشكاليات:

- ندرة الموارد المائية بسبب الجفاف والإجهاد المائي الذي تعاني منه بلادنا منذ عدة سنوات، مع ما يترتب على ذلك من انخفاض احتياطي المياه السطحية، وتراكم الطمي في السدود وانخفاض منسوب المياه الجوفية.
- تهالك شبكات مياه الشرب وعدم توفر وسائل التدخل مما يؤدي إلى هدر الموارد بالرغم من عمليات تجديد الشبكات وإصلاح التسربات.
- تفاقم ظاهرة الربط غير الشرعي بشبكات المياه (خاصة الربط بالأنابيب الرئيسية)، مما يؤدي إلى انخفاض ملموس في كميات المياه الموزعة، فضلا عن الانقطاعات المتولدة على الشبكات بسبب أعمال سرقة معدات الحفر الهيدروميكانيكية والكهربائية.
- التبذير و الإستهلاك المفرطللمورد المائي، لا سيما بسبب:
  - تسعيرة المياه، خاصة بالنسبة لكبار المستهلكين (الصناعات، الفلاحون، الإدارات).
  - التسعيرةالجزافية على مستوى بعض البلديات التي لم يتم نقل تسييرها بعد إلى "الجزائرية للمياه" (تأخير في عملية النقل - يوجد حاليًا 407 بلديات موزعة على 35 ولاية، أينلا يزال تسيير الشبكات والمنشآت من اختصاص البلديات).
- ضعف إعادة استعمال المياه المصفاة مما يؤدي إلى الإفراط في استهلاك المياه الصالحة للشرب من قبل كبار المستهلكين.
- الاضطرابات المسجلة بشكل دوري في محطات تحلية مياه البحر (SDEM).
- العجز في قدرات تخزين المياه في بعض المناطق.
- تسجيل توقف مضخات المياه بسبب الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي، خاصة خلال فترة الصيف وذلك رغم التحسن الملموس في توفير الكهرباء للمحطات والمعدات المائية.
- التأخر في إنجاز المشاريع المسجلة ضمن البرامج المستعجلة.

الأهداف:

- ضمان توفير مياه الصالحة للشرب بشكل مستدام ومنتظم ومنصف لجميع السكان مع ضمان مطابقتها بنسبة 100% مع متطلبات جودة المياه المخصصة للاستهلاك البشري.

- إعطاء الأولوية لتعبئة موارد المياه الدائمة والتكفل بتدابير الحماية **وإعادة تكوين مخزونات المياه الجوفية.**
- **ترشيد استهلاك المياه.**
- استخدام حلول مبتكرة لتعبئة الموارد من خلال إختيار أفضل و أنجع الحلول ذات الصلة مع **تحسين الربط الشبكات.**
- ضمان التزويد بالمياه (الشرب والري) **إلى المناطق الريفيةالتي تعاني من الشح المائي** (الجبال والسهوب) وتشجيع تسييرها المستدام.
- أخدالتدابير اللازمة لحماية المجمعات المائية والأودية من التلوث والجفاف.
- وضع نموذج حديث و ناجع لحوكمة المياه، مع ضمان ما يلي:
  - رؤية وطنية للاحتياجات والإمكانيات على المدى الطويل، يتم تحيينها وتحسينها بانتظام.
  - التزام جميع الأطراف الفاعلة، مدعوماً بإطار تنظيمي وتأطيري مناسب؛
  - تمويل مبتكر وأكثر طموحاً.

محاور النقاش:

أ/ فيما يتعلق بتعبئة الموارد المائية:

- وضع استراتيجية لصالح تعبئة الموارد المائية من خلال تشجيع تحلية مياه البحر.
- الالتزام والإنجاز خلال الآجال المحددة لعمليات الاستثمار المدرجة في البرنامج الاستعجالي لتأمين توفير الماء الشروب (جميع أنواع المنشآت).
- الاستمرار في استغلال المياه الجوفية من خلال حفر الأبار حسب توفر الموارد المائية التي تلعب دورا محليا هاما ليس فقط لتوفير مياه الشرب ولكن أيضا لتطوير الري وسقي الماشية.
- إعادة استخدام المياه المستعملة المعالجة في الأنشطة الصناعية وملء شاحنات مكافحة حرائق الغابات وري المحاصيل وغيرها.

ب/ فيما يتعلق بتحسين تسيير الشبكات:

• تحسين أداء الشبكات من خلال تعزيز صيانة البنى التحتية الهيدروليكية الموجودة والربط بين الأنظمة.

• مكافحة مشكلة الضياع من خلال تعزيز وتكثيف العمليات المرتبطة بالبحث عن التسربات وإصلاحها في شبكات الإنتاج والتوزيع، مع تعزيز الأنظمة الذكية للكشف عن التسربات.

• إتخاذالإجراءات الردعية مع الأجهزة الأمنية للقضاء على عمليات الربط الاحتيالية و غير المشروعة وسرقة المياه في محيط السدود وغيرها.

ج/ فيما يتعلقبتوزيع المياه الصالحة للشرب :

• وضع برنامج واضح ودقيق لتوزيع مياه الشرب بالتعاون مع الجماعات المحلية والمتعاملين المعنيين بناء على الموارد المائية المتوفرة، بما يسمح بتقديم خدمة منتظمة ومنصفة لجميع السكان.

• إجراء حملات منتظمة لمراقبة نوعية المياه.

• التدخل بالسرعة والفعالية المطلوبة لإزالة أي شكل من أشكال العراقيل التي تتسبب في الانقطاع أو الاضطراب، مع ضمان آجال قصيرة لمعالجتها.

د/ استكمال عملية نقل تسيير توفير المياه الصالحة للشرب من البلديات إلى "الجزائرية للمياه":

• دمج البلديات المتبقية في خطة عمل مؤسسة "الجزائرية للمياه"، من أجل تحقيق الوحدة في تسييرالمرفق العمومي للمياه، مع ضمان الدعم المالي المباشر لقطاع الموارد المائية لتطوير وإعادة تأهيل الشبكات.

هـ/ تحسيس مستخدمي المياه:

• إشراك جمعيات المستهلكين في عملية تحسيس السكان حول حماية الموارد المائية والاقتصاد في إستغلالها.

و/ تسعير المياه:

• زيادة الأتاوات المحصلة عن طريق زيادة الأسعار وزيادة معدل التحصيل فيالقطاع الاقتصادي. ولا يقتصر الأمر على ماينجر عنه من إيرادات هامة لضمان تغطيةاهتلاك الاستثمار وتكاليف

الاستغلال فحسب، بل إن زيادة الأسعار سيكون لها أيضًا تأثير لتحفيز توفير المياه، في إطار منطقالحفاظ على الموارد.

ز/ عصرنة نظام حوكمة المياه:

- إن تنفيذ الحلول التكنولوجية المبتكرة مثل إدارة المنشآت عن بُعد، يهدف إلى تأمين توفر المياه بشكل متزايد وملموس.

- تعزيز قدرات التسيير، التي تشمل على حد سواء: الوظائف الفنية (إدارة المنشآت عن بُعد/التحكم عن بُعد، كشف التسرب وإصلاحه، مراقبة جودة المياه) والوظائف التجارية (إدارة المشتركين - الربط والعدادات - الفوترة والتحصيل).